**المحور الثالث :**

**مكونات التنمية السياسية:**

 هناك عدة عناصر أساسية تدخل في مكونات التنمية السياسية منها التنشئة السياسية ، التثقيف السياسي ،التكامل السياسي ، المشاركة السياسية ،وتعتبر ركائز أساسية يقوم عليها هيكل التنمية السياسية والوصول الى حالة متقدمة من الوعي السياسي وتحقيق الفعل الديمقراطي الذي وصلت إليه الدول المتقدمة .

1\_ **التنشئة السياسية:** Poli tical Socialisation

  يشير العديد من الباحثين في مجال علم النفس السياسي إلى أن هناك ارتباط وثيق بين كلا من مفهوم المشاركة السياسية ومفهوم التنشئة السياسية هذا على الرغم من أن المشاركة السياسية لا تمثل امتداد إلى ظاهرة التنشئة السياسية كظاهرة سياسية . ونظرا لتعدد المحاولات التي جاءت لتحديد المقصود بالتنشئة السياسية فان هناك صعوبة واضحة لوضع مفهوم محدد واضح لهذه الظاهرة السياسية و يمكن أن نشير إلى أن التنشئة السياسية هي مجموعة من الأنماط الاجتماعية التي تمكن الفرد من التوافق السلوكي مع المجتمع أوهي عملية اكتساب الفرد لاستعدادات سلوكية تتفق مع استمرارية قيام الجماعات والنظم السياسية وذلك من خلال أداء الوظائف الضرورية للحفاظ على وجودها.و تظهر العلاقة بين ظاهرة التنشئة السياسية والمشاركة في أن التنشئة السياسة هي بمثابة الدافع الأساسي للفرد و دخوله في الحياة السياسية .

 لقد عرفت موسوعة علم النفس التنشئة السياسية على أنها عملية تفاعل الاجتماعي التي يتم تلوين الوليد البشري وتشكيله وتزويده بالمعايير الاجتماعية ويكسب شخصية من خلالها ليصبح عظوا معترف به ومتعاون مع الآخرين وعرف الأستاذ احمد عبد الباسط التنشئة بأنها عملية صهر الفرد في المجتمع من خلال التفاعل الايجابي مع أفراد المجتمع وهنا نعرف أن التنشئة الاجتماعية اسبق من التنشئة السياسية .

 التنشئة الاجتماعية :وهي العملية التي يكون الإنسان من خلالها مزود بإمكانيات سلوكية فطرية يتطور وينمو نفسيا واجتماعيا ليصبح في النهاية منتج اجتماعي يعمل وفق أحكام وقوانين الجماعة التي ينتمي إليها وما تتشكل من خلاله هذه الجماعة من قيم وثقافة وسلوك فالإنسان هو من إنتاج مجتمعه ،كما يرى الأستاذ Roger keesing بأنها عملية دمج وإدخال الطفل إلى مجتمعه من خلال تعلمه لثقافة ذلك المجتمع لاعتباران التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة طول حياة الإنسان وتقوم بثلاث وظائف أساسية :

 نقل الثقافة الاجتماعية عبر الاجيال ،وانشاء وبناء الثقافة الموجودة ،اوتعديل او تغيير الثقافة الموجودة [[1]](#footnote-1).

 تعريف التنشئة السياسية: يعرفها الاستاذ "هربرت هايمان "اكتساب المواطن الاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية . بينما يعرفها "جرينستين " بأنها التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط وغير المخطط للمعلومات والقيم والممارسات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية وذلك في كل مرحلة من مرحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع ويرى الأستاذ "عبد الرحمان العيسوي" أنها عملية تشكيل لمعايير الفرد ومهاراته ودوافعه واتجاهات سلوكه ليتوافق مع ما يراه المجتمع وما يرغب فيه لدوره الراهن والمستقبلي في المجتمع أما "عبد الهادي الجوهري "يعتبر إن التنشئة السياسية ضرورية للفرد داخل المجتمع السياسي ومرد ذلك إن خبرات التنشئة السياسية التي يكتسبها الفرد تحدد تصرفاتهم السلوكية في الحياة السياسية مثل المشاركة السياسية أو عدم الاهتمام بالسياسة وتأييد او رفض النظام السياسي والشعور بالانتماء إلى المجتمع السياسي أو التخلي عنه[[2]](#footnote-2) .

 وكتعريف إجرائي: تعرف التنشئة السياسية تعليم القيم والتوجيهات السياسية بواسطة أدوات التنشئة كالأسرة والمدرسة وجماعات الأصدقاء ووسائل الإعلام وهي العملية التي يتم من خلالها نقل الثقافة السياسية من جيل لجيل أخر ولها علاقة كبيرة ببعض المفاهيم ،مثل الشرعية والهوية والولاء والمواطنة ،وتهدف لتحقيق الاستقرار في العلاقة بين الشعب والدولة ،وهي عبارة عن مجموعة من القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية التي تغرس في الفرد منذ المراحل الأولى ،من ولادته وتستمر من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

 تعتبر التنشئة السياسية من أهم وظائف النظام السياسي، ويجند موارده و خبراته و رموزه؛ من أجل تحقيق تنشئة سياسية تضمن له الولاء و تمنحه الشرعية. ورغم حداثة مصطلح التنشئة السياسية إلا ّ أن الحضارات القديمة أولتها الكثير من الاهتمام، فيري أفلاطون بضرورة رعاية من سيتولى الحكم ، وأيضًا ركز "كونفشيوس" على أهمية أن يتمرن من سيؤول إليه الحكم على حسن معاملة الناس و قيادتهم، وفقًا لمبادئ العدالة، وأن يبتدئ ذلك في أسرته، فإن نجح في ذلك ببيته استطاع أن يقود المجتمع ويحقق العدالة والطمأنينة للجميع ، ويعرض "أرسطو"في كتابه "السياسة "أهمية التربية السياسية،مشير إلى أنهم ضمن واجبات الحاكم تربية الأولاد والدولة التي لا تهتم بذلك تضر مصالحها ، فالأخلاق الشعبية تنشئ حكمًا شعبيًا والأخلاق الأقلية تنشئ حكم الأقلية .

ولقد فكر السياسيون عن تنمية الانتماء للوطن بين أفراد المجتمع لترسيخ شرعية حكمهم، وكسب ثقة الأفراد سياسيا لهذه النظم، ولأجل ذلك قام القادة السياسيون باستغلال وتوظيف الرموز والمناصب.

 والسياسات لضمان التأييد لهم ولحلفائهم وأدرك العلماء والسياسيين من اجل إيجاد السبل لإعداد وتنشئة وتربية حكام يتميزون بالنزاهة والعدل، واهتمام القادة بإنتاج سياسات تعمّق لهم الولاء للنظام السياسي وإبراز أهمية التنشئة السياسية، رغم أنها لم تكن موجودة اصطلاحا في المجتمعات القديمة.

 ويؤكد" ايستون "و "روبرت هيس" بأهمية التنشئة السياسية، حيث أكدا على ضرورة إعداد النظام السياسي من اجل تنشئة سياسية تضمن استمرار الحكم وإنشاء وعي للجيل القادم لضمان استمرار التراث والعمل على خلق تقاليد من اجل استمرار توقع التأييد في المستقبل.

 فالتنشئة السياسية تكمن أهميتها في أنها وسيلة لدعم وتأييد النظام السياسي؛ ويتم من خلالها خلق قيم ومعايير لدى المواطنين تجاه نظام سياسي معيّن، حيث ّ إن ذلك التأييد ضروري لضمان استمرار النظام، أضف إلى ذلك ّ أن التنشئة السياسية تلعب دورًا في خلق ثقافة سياسية قد تزيد من قيم المشاركة والتعاون، أو تدعم الاعتزاز بالوطن؛ وقد خلق هذا نتائج إيجابية في المجتمع ، ولكن قد يرغب النظام في خلق قيم تعزّز الولاء له، وترفع من أهمية المواطن، ولكن تزدري بقية الشعوب، وهذا ما حدث مع النازية،فأدى إلى حروب عالمية دمرت العالم [[3]](#footnote-3).

**أدوات التنشئة السياسية:**

هناك عوامل مهمة تساهم في التنشئة السياسية من خلال الأسرة والمدرسة والمسجد وثقافة المجتمع التي ننتمي إليه ، ومما زاد أكثر من الوعي السياسي لدى الإفراد والمجتمعات التطور التكنولوجي وعلوم الاتصال والمواصلات والرقمنة مما قلص المسافات والهوة بين الإفراد والمجتمعات فأصبح كل شخص يعي ويعرف دوره أكثر من الجانب السياسي على الأقل سواء داخل الأسرة أو المجتمع أو المدرسة لما يتلقاه الفرد من فهم أو شحذ أو برمجة او توجه .

1-**الأسرة:**

 تعتبر الأسرة النواة الأولى والوحدة الأساسية في المجتمع لتربية الطفل وتوجيهه وصقل مواهبه أكثر،وهي من يزود المجتمع بالأفراد الصالحين وفيها يتعرف الفرد على البيئة التي حوله من خلا التلقين والتعود والاستماع والمشاهدة ، فهي التي تحوله من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي و تزوده بثقافة و تراث مجتمعه وتربطه بمجتمعه وتعلمه قدرات و مهارات تؤهله للقيام بأعمال يعيش منها مستقبلا ، فهي تمثل مؤسسة اجتماعية تضم مختلف الوظائف الأسرية و التربوية و الثقافية و الدينية والسياسية ، و لكن مع تطور المجتمع الإنساني و التغير الاجتماعي الذي حصل فقدت الأسرة معظم هذه الوظائف و لم يبق للأسرة غير وظيفة إنجاب الأطفال و مع خروج المرأة للعمل خارج البيت أصبحت الأسرة تستعين بمؤسسات اجتماعية تساعدها في تربية أطفالها كدور الحضانة و رياض الأطفال والجمعيات ، لأن الوالدين لم يعد لديهما الوقت الكافي لرعاية أطفالهم باعتبارهم المسؤولين الأوليين عن تنشئة الطفل و هذا ما أدى إلى تنشئة اجتماعية ناقصة لدى الطفل و إكسابه قيم و عادات هشة سريعة الذوبان خاصة بعد دخوله المؤسسات الاجتماعية التي تلي الأسرة كالمدرسة و الرفاق ، و بالتالي يندمج مع رفقاء السوء ويجالسهم و يقومون بسلوكيات إنحرافية مخالفة للمجتمع و هذا ما قد يؤثر على سلوكه وبالتالي انحرافه . ولا شك أن عملية التنشئة الاجتماعية الأسرية مسألة هامة جدا و ملحة في جميع مراحل نمو الإنسان،وتكون أكثر إلحاحا و أهمية في مرحلة الطفولة (الطفولة الأولى، المهد، الطفولة الوسطى ، التلقي العملي ، الطفولة المتأخرة المراهقة )[[4]](#footnote-4)، فعن النبي صلى الله عليه وسلم يقول : "كل مولود يولد على الفطرة فأباه يهودانه أو يمجسانه"أخرجه البخاري ومسلم ،صحيح الجامع ،صحيح الترمذي[[5]](#footnote-5) ، وهي دلالة معبرة بقوة على دور الأسرة في تنشئة الأفراد ، ويهتم كثير علم النفس التربوي بهذا المجال الواسع فيما يخص دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية والسياسية ، وهناك دراسات كثيرة في هذا الموضوع ،مثل دراسة التي قام بها هايمان[[6]](#footnote-6) في سنة 1959م،ودراسة ولفشتاين عن زعماء الأزمات على أهمية دور الخبرات الأسرية التي لها انعكاس قوي على هذه الشخصيات التاريخية مثل "لينين وغاندي و ونستون تشرشل" .

1-**المدرسة**:

 تعتبر المدرسة المؤسسة الثانية للتنشئة السياسية لاعتبار ان الطفل مباشرة ينتقل من الأسرة إلى المدرسة وهي مرحلة إجبارية وحق من حقوق الطفل التعلم ، يشب الطفل ويبلغ السادسة وهو يحمل بذور وعي سياسي يظهر سلوكيا بقدر ما يستبطن سيكولوجيا، وتأتي المدرسة كمرحلة تالية ليدخل الطفل من خلالها عالما آخر، عالم الكتابة والقراءة،والتلقين المنهج للمعلومات الثقافية والسياسية، فمن خلال المؤسسات التعليمية يوعى الطفل ويطلع على أحداث السياسية الداخلية والخارجية، ويبدأ في فهم السياسة كشيء متجسد في أشخاص ورموز ومؤسسات، وتعمل المدرسة على تلقينه أحكام قيمة إيجابية أو سلبية حول الشأن السياسي.

ونظر لأهمية المدرسة في التنشئة الاجتماعية بشكل عام والسياسية خصوصا،فقد لجأت كل دول العالم إلى جعل التعليم وخصوصا في مراحله الأولى رسميا، وليس هذا خدمة للمواطنين فقط ولكن أيضا رغبة من الدولة في التحكم في مناهج التعليم وفي المعرفة التي ستلقى للتلاميذ، ليضمن النظام السياسي أن المدرسة لن يقتصر دورها على التأطير وتلقين المعرفة، بل ستعمل على إعادة إنتاج المجتمع، وتدعيم النظام الاجتماعي السياسي القائم، بشرعنة مسلماته ومرتكزا ته الأساسية.[[7]](#footnote-7)ويبقى النامية تعاني من التناقضات بين التمسك بالأصالة أو الانفتاح وهناك دول كثيرة خاضت التجربة وحققت نتائج باهرة في مجال الديمقراطية والانفتاح على العالم الغربي وإعادة هيكلة التعليم والتكوين وما يحقق اهدافها وتنميتها تماشيا مع التطور العالمي ،كالبرازيل والهند وماليزيا وتركيا ،والعالم العربي لازال كذلك بين أنظمة متسلطة وشاملة ومحاولات وبطئ للإصلاح لعدم اقتناع الأنظمة بالحداثة والشك الدائم في إطار المحافظة على الوضع كما هو للاستفادة منه وطغيان المصالح الشخصية ، في حين الشباب في بعض البلدان العربية يهاجر للعالم الغربي ويعاني الحرمان و اليأس والتهميش وتصغيره وكثيرا منهم ما تعرض للغرق في البحر.

 وتأثر المدرسة من خلال طريقين الأول المقررات الدراسية والمناهج والمحتوى ، والطريق الثاني غير رسمي من خلال النشاطات غير الرسمية كالندوات والأنشطة المختلفة ،والتبادل المدرسي ، الرحلات المسرح ، وغيرها .

قام كل من دينس Deniss واستن Easton حول التنشئة السياسية للأطفال في المدارس الأمريكية، جاء فيها أن اندماج الأطفال بالظواهر السياسية يمر عبر مراحل أربع:

1: مرحلة التسييس، وهي مرحلة الإحساس بالمجال السياسي.

2: الشخصنة، حيث يربط الطفل السياسة بأشخاص معينين.

3: مثالية السلطة وفيها يبدأ الطفل بحمل أحكام قيمية إيجابية أو سلبية عن السلطة السياسية،فيحبها أو يكرهها.

4: المأسسة وفيها ينتقل الطفل من حالة شخصنة السلطة إلى ربطها بمؤسسات أو سلوكيات

سياسية. فالمدرسة والمؤسسات التعليمية والتكوينية تلعب دورا في التنشئة السياسية في مجال تنمية فضيلة حب الوطن واحترام مؤسسات الدولة وقانونها وتعويد التلميذ كيف يكون مواطنا صالحا، واطلاعه على أهم القضايا السياسية الوطنية والقومية والعالمية، الا أن تغلغل الايدولوجيا والشعاراتية في هذه المؤسسات يخلق ثقافة سياسية مشوهة لدى طالب العلم، بل تبعده هذه الايدولوجيا -التي تقدس شخص الحاكم أو أيديولوجية محددة- عن فهم الواقع على حقيقته وتزداد الأمور ترديا عندما تسود في المؤسسات التعليمية تنشئة نقلية تقليدية بدل من تنشئة عقلية نقدية مبدعة وأكثر حداثة وعصرنه[[8]](#footnote-8) .

وتعتبر المدرسة أداة مهمة من أدوات التنشئة السياسية؛ وهي تقوم بذلك من خلال عدة أدوات وآليات هي: المناخ المدرسي ، أسلوب المعلم ، المناهج والمقررات الدراسية ، الطقوس المدرسية.

 فالمناخ المدرسي يتاثر به التلميذ والطالب فقد يشجع على الابداع والعمل من خلال الامل والتفاؤل الموجود في تقاليد المنظومة التربوية وهذا يعطي ثقة كبيرة للطفل يجعله يقبل على الدراسة والتفوق ، وقد يكون العكس فالجو لا يشجع على الدراسة والتفوق ،وقد يكون هناك تناقض بين ما تقدمه المدرسة وما يتلقاه في الأسرة تجعل التناقض بارزا مما يؤثر على أداء الطفل ، كما أن هناك أنماط في تصنيف المدارس :

النمط الاتوقراطي أو الفردي أو الديكتاتوري أو التسلطي والاستبدادي. النمط ألتراسلي أو ألتسيبي أو الحر. النمط الديمقراطي أو المشارك أو الإنساني أو التعاوني.

 وتلعب المناهج والمقررات الدراسية ونوعية المواد المقررة كالتربية الإسلامية والمدنية والتاريخ واللغة والرياضيات والفيزياء والعلوم دورا مهما في خلق الإبداع وتعويد المتعلم على التفكير المبدع والنقد والحفظ كأدوات عقلية تجعل منه انسنا مستقل وحر في التفكير وهذا ينعكس في المستقبل على التفكير في مصالح الأمة والوطن مما يؤدي به إلى التفكير في حالة المجتمع والمساهمة في عملية البناء ، ففي النهاية يسد ثغرا على الأمة ،وهو الهدف الأسمى إعطاء مواطن صالح.

أما الطقوس المدرسية كتحية العلم ، وترديد وحفظ الأناشيد الوطنية والتأثر بها ، والاحتفال بالمناسبات الوطني والدينية كيوم الاستقلال ،وبقية الأعياد الوطنية الأخرى لكل دولة فكلها تكرس الضمير الجمعي وذا كفي بتعزيز روح الانتماء .

كما إن أسلوب التدريس يلعب دورا كبير في فهم واستيعاب التلاميذ والطلاب من خلا المناهج الجديدة والمقاربات التي تتماشى وروح العصر فالمشاركة والتشجيع وإبداء الرأي والحرية هما أساليب كفيلة بإنتاج جيل له الجرأة والأخلاق وحب الأخر وحب الانجاز تجعل منه مواطنا مسؤول وناجح عكس القمع والأساليب التقليدية[[9]](#footnote-9) .

**3-المؤسسات الدينية :**

إن دور الدين في المجتمع له تأثير بالغ الأهمية تجعل المرء يسلم نفسه بلا مناقشة باعتبار القيم المدرسة هي قيم ربانية لا يجوز الخروج عنها ، وبالتالي سلطة الدين والمؤسسات الدينية على العقل مطلقة في بعض الديانات ،وفي بعض المواضيع من المحرمات والطابوهات ، فكلما كانت القيم الدينية مشجعة على الإبداع والعلم والمعرفة والعقل والنقد ، أنتجت لنا إنسانا متميزا وناجحا وصالحا ،فعكس ماركس والماركسيين الذين يعتبرون الدين مخضر الشعوب ، في حين يرى البعض انه لابد من تعزيز دور الدين لأنه مكمن النجاة في الدنيا والآخرة مثل "علي عزت بقو فيتش " .فيعتبر إن كل اشتهادات المسلم كلها خير حتى وان أخطا، فان أصاب له اجرين وان أخطا له اجر الاشتهاد ، ومنه تجعل المسلم في سعادة دائمة لأنه في حالة عبادة دائمة .

اسعيد محمد ، التنشئة السياسية ودورها في البناء الديمو قراطي مجلة العلوم انسانية العدد 34 -2012 ص

تعليم الفرد والجماعات المعاير التي تحكم السلوك بما يضمن سعادة الفرد والمجتمع

إمداد الفرد بإطار سلوكي معياري وتنمية الضمير عند الفرد والجماعة

الدعوة إلى ترجمة التعاليم السماوية إلى سلوك عملي ومجتمعي .

توحيد السلوك الاجتماعي والتقرب من مختلف الطبقات الاجتماعية

إنتاج قيم سياسية لمختلف طبقات المجتمع في الوطن الإسلامي [[10]](#footnote-10).

 يلعب الدين دورا في الحياة السياسية للمسلمين وما يقوم به المفسرون والفقهاء في توطيد الحكم والولاء ونقد الواقع خاصة فيما يخص نظام الحكم، والولاء للحاكم ،وتبقى المجتمعات الإسلامية تعاني فيما يخص النظام السياسي في بعض الدول من المحرمات الحديث عن الديمقراطية والانتخاب والمشاركة السياسية .

 2- **المشاركة السياسية**:

كلمة المشاركة مشتقة من أسم المفعول للكلمة اللاتينية Participate ويتكون هذا المصطلح من جزأين pars بمعنى جزء Part والثاني Compare وتعني “القيام بـ” وبالتالي المشاركة تعني To take part أي القيام بدور مع.

المشاركة هي المساهمة الرسمية وغير الرسمية للأفراد والجماعات في كل أنشطة المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بهدف تحقيق الصالح العام .

 أيضا تعني حصول الفرد على نصيب من شيء ما أي أن المشارك له نصيب في الشأن العام.والسياسة تعني تدبير شؤون الناس وتملك أمورهم والرياسة عليهم ونفاذ الأمر فيهم ولها معاني القيادة والرئاسة والمعاملة والحكم والتربية والترويض،وتعني علم التخصيص السلطوي للقيم ل "ديفيد ايستون" وهي أسلوب التسوية السلمية للصراعات عبر الحوار والتفاوض للتوصل إلى حلول وسط،كما إنها العلم التجريبي يدرس تشكيل السلطان والمشاركة فيه .

 وتعني المشاركة السياسية مشاركة عدد كبير من الناس في الحياة السياسية ، من الأنشطة والمجالات بحيث تتماشى هذه المجالات مع قدرات ومتطلبات هؤلاء الأفراد، وهي العملية التي يمكن من خلالها إن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بان يسهم في وضع الأهداف والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها ، وتعني المساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر.

 والمشاركة السياسية من الناحية الإجرائية مساهمة المواطنين المباشرة او غير المباشرة في عملية اتخاذ القرار في إطار النظام السياسي المحيط ومن خلال هذا المفهوم يمكن الوصول الى مؤشرات المشاركة السياسية في المجتمع ،وتعبر عن المقصود بالمفهوم الإجرائي وبالتالي حق المواطن في التصويت وفي الوصول وتولي الوظائف العامة والمشاركة في صناعة واتخاذ القرار .

 تعني وجود مستويات متفاوتة ومختلفة حسب نظام الحكم الذي تختلف فيه المشاركة من دولة إلى دولة بين الديمقراطية والاستبدادية.[[11]](#footnote-11)

 كما إن هناك مؤشرات للمشاركة السياسية عبارة عن حرص الفرد أن يكون له دور ايجابي في العملية السياسية من خلال المزاولة الإدارية لحق التصويت أو الترشح للهيئات والمنظمات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المنظمات الوسيطة. ومن المؤشرات التي تدل على المشاركة السياسية ،الترشح للمناصب السياسية والإدارية ،الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني والمعارضة السياسية وجماعات المصالح،العمل مع الرسميين في صنع السياسة العامة .

 إن فكرة المشاركة السياسية تعود إلى الثورة الصناعية خاصة القرن التاسع عشر أين بدا يظهر مفهوم الدولة القومية ،و الاحتكام للشرعية والديمقراطية وانتصار الثورة الفرنسية وبدا الحديث عن الحقوق السياسية والعدالة والمساواة والحرية حيث تحرر العقل الأوروبي خاصة بظهور الأحزاب السياسية والمعارضة ،والمجتمع المدني أصبحت المشارك السياسية احد عناصر وأركان النظام السياسي وقوته في المجتمعات المتقدمة .

كما ان "أفلاطون "يعتبر الديمقراطية احد مظاهر المشاركة السياسية ،في حين ان "روسو" يعتقد إن هناك مجموعة واحدة فقط هي القادرة على تجسيد مفهوم المشاركة السياسية والتي تمثل جانب السيادة والتي تسند لها مهام تسيير الشأن العام .ويعتقد الاستاذ "صاموائيل هنتيقتون "

 ماركس يرى أن الحقوق السياسية التي تمنحها الدولة لمواطنيها ليست في واقع الأمر إلا حقوق الفرد الأناني المعزول عن غيره من البشر وانه ليس صحيح أنها تقوى وتدعم الجانب العام في نشاط الفرد وحياته ، كما ان الثورة السياسية التي أطاحت بسلطة الحاكم هي التي جعلت موضوع الدولة موضع اهتمام من جانب الأفراد حيث إنها قد حولت تلك الشئون إلى مسالة عامة تحظى بعناية جميع الأفراد أي أنها قد ألغت السمة السياسية التي كانت سائدة للمجتمع المدني القديم الإقطاعي وتحوله إلى الديمقراطية[[12]](#footnote-12) ، ومن هنا أصبحت الوظائف السياسية تدخل في اهتمام الأشخاص ،وفكرة المشاركة السياسية هي الأساس في الفلسفة الماركسية على أساس إن الطبقة العاملة تشكل وحدة مثقفة متعاونة واعية تسعى لتحقيق الاشتراكية في مقابل الاستغلال الرأسمالي . ويعتقد الأستاذ "صاموئيل هنتيقتون "إن المشاركة السياسية عمل يقوم به المواطنون من خلا المشاركة في صنع القرار والتأثير في مخرجات النظام وما يحقق مطالب الأفراد [[13]](#footnote-13).

 لكن في الفكر السياسي الإسلامي المشاركة السياسية أعمق وأدق كونها أمر رباني يلزم المسلم بالمشاركة عن طريق الشورى التي أمر الله بها في القران الكريم والسنة النبوية في ممارسة الحكم فلا بد من الشورى بين المسلمين في تسيير أمور دنياهم ودينهم ،فهناك العديد من الآيات التي دلت على الشورى ، فمثلا في قوله تعالى :" وأمرهم شورى بينهم " وفي سورة النمل ،حين قالت ملكة سبا "يا أيها الملء أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون "سورة أل عمران "وشاورهم في الأمر "،[[14]](#footnote-14)وحتى في السنة المشرفة أعمال وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم بحيث كان يشارك الصحابة في القرارات ويتشاور معهم في كل شيء وما يهم وما يتعلق بدينهم ودنياهم ، وقد سار الخلفاء الراشدين على نفس النهج النبوي في تطبيق تعاليم القران وأقوال وأفعال النبي (ص) من خلال الدولة الإسلامية التي أسسها النبي( ص) .

وبانتهاء عصر الخلافة وتحول نظام الحكم إلى الوراثي تراجعت فكرة الشورى كأساس لممارسة الحكم وأصبح الحكم فردي وأحينا استبدادي حسب فترات الحكم التي مر بها من الخلافة الأموية إلى الخلافة العباسية ثم عصر المماليك إلى الدولة العثمانية .

 وعليه يمكن أن نستنتج من خلال مفهوم المشاركة السياسية ان لها علاقة بالرأي العام والأحزاب السياسية والتنشئة السياسية والتنمية السياسية والثقافة السياسية وجماعة المصالح

 **مستويات المشاركة السياسية :**

المستوى الأول: وهو ممارسة النشاط والسياسة، مثل: عضوية المنظمات السياسية، والتبرع للمنظمات والمرشحين، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة فى الحملات الانتخابية، وتوجيه الرسائل فى القضايا السياسية للمجالس النيابية والمجالس السياسة والصحافة، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة للفرد ويعتبر المستوى الأول هو الأعلى في المشاركة السياسية .

المستوى الثاني: وهو مستوى المهتمين بالنشاط السياسي ويشمل المصوتون في الانتخابات والمتتبعين لما يحدث في الساحة السياسية.المستوى الثالث:ويشمل الهامشيين على مستوى الساحة السياسية والذين لا يهتمون بالعمل السياسي في اغلب الأحوال إلا وقت الأزمة وإثناء تهديد مصالحهم فإنهم يعودون تحت ضغط مصالحهم.

المستوى الرابع: يشمل المتطرفين سياسيا وهم الذين يعملون خارج الأطر والقوانين وخارج الأطر الشرعية التي تنظم العمل السياسي ويلجئون إلى أساليب العنف ويعادون المجتمع او التطرف بالانسحاب من أي شكل للممارسة السياسية والانضمام إلى الغير مهتمين وغير المكترثين بالمشاركة السياسية .

**مراحل المشاركة السياسية:**

1مرحلة الاهتمام السياسي: وهى مجرد الاهتمام أو المتابعة للقضايا العامة والأحداث السياسية.-

 2 مرحلة المعرفة السياسية : ويقصد بها معرفة الشخصيات ذات الدور السياسي المؤثر في المجتمع.

. 3 -مرحلة التصويت السياسي: وهو المشاركة في الحملات السياسية، سواء الدعم المادي أو المعنوي

. 4 -مرحلة المطالب السياسية: وهى تتمثل فى الاتصال بالأجهزة الرسمية،عن طريق الشكاوي والتظلمات وعرض القضايا والاشتراك في الأحزاب و الجمعيات والأعمال التطوعية.

**خصائص المشاركة السياسية:**

- المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إداري

-المشاركة سلوك مكتسب وايجابي

-المشاركة عملية اجتماعية متكاملة متعددة الجوانب والأبعاد

-المشاركة تشمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية

-تشمل المشاركة السياسية جميع المجال الجغرافي للدولة حيث لا تقتصر فقط على مكان محدد

-تعتبر المشاركة السياسية حق وواجب في نفس الوقت

-كذلك المشاركة هي روح الديمقراطية حيث انه لا يمكن تحقيق الديمقراطية دون المشاركة

-تعتبر المشاركة السياسية هدف ووسيلة في إن واحد حيث إنها تهدف الى حياة ديمقراطية سليمة وتقتضي مشاركة الجماهير مما يجعلها هدف ووسيلة في نفس الوقت .

-تعمل المشاركة السياسية على توحيد الفكر الجماعي وبلورته لجميع المواطنين .

**متطلبات المشاركة السياسية:**

-ضرورة ضمان حاجات المواطنين الأساسية مثل السكن العمل التعليم الصحة الغذاء وحرية التعبير والرأي.

ارتفاع مستوى وعي الجماهير بإبعاد الضر وف السياسية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع

-الشعور بالانتماء للوطن والمشاركة عبارة عن واجب تفرضه المواطنة

-الإيمان بجدوى وأهمية المشاركة ووضوح السياسات العامة المعلنة إيمان القيادة السياسية واقتناعها بأهمية مشاركة الجماهير في صنع السياسة العامة

-وجود التشريعات التي تتضمن وتأكد المشاركة السياسية-

-وجود برامج تدريبية للمؤولين الحكوميين ومؤسسات المجتمع المدني، ومهارات الاستماع والإنصات واحترام فكر الجماهير وتنمية قدرة المواطن على المشاركة.

-وجود القدوة الصالحة فى كل موقع من مواقع المجتمع.

-لامركزية في الإدارة.

-زيادة منظمات المجتمع المدني ورفع مستوى فاعليتها.

-تقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، وحثها على غرس قيم المشاركة لدي الجماهير.

-ضرورة التزام وسائل الاتصال - عموما - بالصدق والموضوعية، عند معاجلة كافة القضايا والأحداث والمشكلات المختلفة

- إفساح المجال أمام كافة الآراء والأفكار بغض النظر عن الانتماءات الحزبية أو المهنية أو الفئوية أو غير ذلك من الانتماءات [[15]](#footnote-15)

 **3**- **التثقيف السياسي:**

 تعرف الثقافة السياسية بانها الارث الاجتماعي ومحصلة النشاط الاجتماعي والمادي للمجتمع ،ويتكون الشق المعنوي من حصيلة الناتج الذهني والروحي والفكري والفني والأدبي والقيمي ويتجسد في الرموز والأفكار والنظم والمفاهيم وسلم القيم والحس الجمالي ، أما الشق المادي فيتكون من الناتج الاقتصادي والتقني وآلات والأدوات والبيوت وأماكن العمل والسلاح ،إما الإطار الاجتماعي الذي يتحقق من خلاله هذا الإرث المستمر والمتطور من جيل الى جيل فهو المؤسسات والجماعات وأنماط التنظيم الاجتماعية الأخرى، فالثقافة هي ثمرة المعايشة للحياة والتمرس فيها والتجاوب معها وتجاربها ومراحلها ، فهي نظرة عامة للوجود والحياة والإنسان ، كما يستخدم المصطلح أحينا بمعنى فئوي ، فهناك ثقافة رجعية وإيديولوجية .

 وقد عرفها "تايلر ادوارد" بانها الكل الديناميكي المعقد الذي يشتمل على المعارف والفنون والمعتقدات والقوانين والأخلاق والتقاليد والفلسفة والفن والأديان والعادات والتقاليد التي اكتسبها الفرد من مجتمعه بوصفه عظوا فيه[[16]](#footnote-16) .

 فالثقافة السياسية السائدة ومهما كان نمطها هي في الواقع مرآة تعكس منظومة تفاعل الإفراد باعتبارهم وكلاء اجتماعيين يمارسون التأثير على بعضهم البعض في إطار أوضاع اجتماعية أو كما يسميها "بورديو" الميدان (ميدان التأثير والتفاعل). وهذا التفاعل وان كان في وسط اجتماعي واحد فهو ينبعث من أنماط حياة مختلفة، وبغض النظر عن المستوى التعليمي أو مستوى التقدم التقني أو حتى نوع النظام السياسي، فإن هده الأنماط تأخذ صورا مختلفة من الثقافات السياسية المتنافسة وتتضح في الواقع في أنماط من التوجه نحو القضايا السياسية والعمل السياسي بما يشكل مجموعة من السلوكيات والتوجهات نحو السلطة أي ما تفعله أو يتوجب أن تفعله[[17]](#footnote-17).

 **أنواع الثقافة السياسية :**

 هناك العديد من التصنيفات لأنماط الثقافة السياسية ومنها تصنيف الأستاذ" قابريال الموند""وسيدني فيربا"من خلال علاقة الثقافة السياسية بالنظم الديمقراطية وتحدثا عن ثلاث أنماط رئيسية نذكر منها :

 الثقافة الرعوية أو الضيقة: وهي ثقافة تستوعب الثقافات المحلية القائمة على القرابة والعرف والدين، وتسودها العلاقات القرابة والعشائرية والطائفية التي تتحدد على أساسها الو لاءات والانتماءات السياسية. وهدا النوع من الثقافات تجده في المجتمعات القديمة البدائية أو المجتمعات الجديدة غير المتجانسة والتي تفتقر إلى آليات التكامل السياسي ولهذا يستبعد أن تنشأ عنها ثقافة سياسية وطنية باعتبارها بدائية وضيقة ومغلقة لا تتطور إلا يبطئ شديد.

 ثقافة الخضوع: وهي ثقافة تسود في المجتمعات الأكثر تطورا والتي ترتكز على مؤسسات سياسية أو كما يطلق عليها الدولة الوطنية، وبإمكان هذه الثقافة أن تكون نوع من الأحاسيس والمشاعر والوعي وإصدار أحكام قيمية تجاه النظام السياسي ككل، دون أن تقتصر على الأنظمة الفرعية كما كالعشيرة والطائفة وغيرها، ولهذا تجد انه بإمكانها تشكيل ثقافة وطنية. أن هذه الثقافة تجدها أكثر دراية ومعرفة بمؤسسات اتخاذ القرارات السياسية وعملياتها، بمدخالات ومخرجات العملية السياسية، الا أنها بالمقابل تنمي لدى الأفراد السلبية تجاه الحياة السياسية. ولهذا تجدهم في انتظار تدخل النظام لتحقيق الاحتياجات وتوفير الخدمات العامة، ولكن في خنوع تام وبعيدا عن أي تجاوزات، ولهدا هم أبعد ما يكون عن المشاركة في الحياة السياسة لاعتقادهم بأن لا دور لهم فيها ولا تأثير في عملياتها.

 ثقافة المشاركة: على غرار النمط السابق تتميز هذه الثقافة أيضا بجوانب معرفية وحسية عالية تجاه النظام ورموزه، إلا أن الفرق يكمن في الفاعلية والايجابية التي يتميز بها أصحابها، إنهم يعتقدون بإمكانية المشاركة في الحياة السياسية وبحيازتهم على قدرات التدخل في النشاطات و العمليات السياسية والتعديل فيها أو تغييرها، عن طريق الممارسات والوسائل المتعددة المتاحة للأفراد والهيئات والتنظيمات المختلفة، كالانتخابات والاتصالات السياسية والمظاهرات إلى غير ذلك من أشكال وسبل المشاركة التي لا توجد في الواقع الافي ظل الأنظمة السياسية الديمقراطية[[18]](#footnote-18).

 عناصر الثقافة السياسية :

 لقد حدد الدكتور كمال المنوفي مضمون الثقافة السياسية أو : (أبعادها في ثنائيات متعارضة على النحو التالي:

1 -الحرية والإكراه :بمعني إن الثقافة السياسية الديمقراطية مبنية على الاقتناع وحرية الاختيار، وبالتالي يصبح لدى الفرد الإحساس بان المشاركة السياسية تؤدي إلى التأثير في الأحداث، أي أنه ذو قيمة في المجتمع، أما الثقافة النقيضة النظم السلطوية) تبنى على الخوف والرهبة، وطاعة السلطة تكون بدافع الإكراه.

2 -الشك والثقة: إن عنصر الشك/الثقة واحدا من عناصر الثقافة السياسية، وكلما زادت الثقة بالسلطة لأي مجتمع زاد إمكانية التعاون معها والعكس صحيح. ولابد من وجود توازن مقبول بين الشك والثقة حتى تستمر العملية السياسية.

3 -المساواة والتدرج: أن الثقافة السياسية قد تؤكد على المساواة بين الأفراد في المجتمع أو على التفرقة التحكمية بينهم، ثم معرفة مدى أثر ذلك على درجة المشاركة السياسية للأفراد.

4 –الولاء المحلي والولاء القومي: لما كان الولاء من أهم مؤشرات وحدة وتماسك المجتمع السياسي فإن المجتمعات التي تسودها ثقافة سياسية حديثة يتجه فيها الأفراد بولائهم نحو الدولة ككل والمصلحة العامة، أما المجتمعات التي تسودها ثقافة سياسية تقليدية فيتجه ولاء أفرادها نحو القبيلة أو الأسرة أو جماعته اللغوية أو المحلية ومن ثم يترتب على ذلك غياب الشعور بالمسئولية العامة والمشاكل القومية؛ إذ ترتبط المصلحة الوطنية العامة بالولاء للوطن وليس للقبيلة أو أي مكونات تقليدية أخرى.

5 -الخنوع والمقاومة: أي الطريقة التي يتعامل بها الفرد مع السلطة سواء عبر المقاومة العنيفة أو السلمية، أم الإذلال والقبول المطلق للفرد بالسلطة رغم ما يتعرض له من استغلال وعنف من جانب السلطة.

6-الدينية والعلمانية: عنى بها علاقة الدين بالسلوك ي السياسي للفرد، ويرتبط ذلك بقضيتين، الأولى طبيعة الدين نفسه والمجالات التي ينظمها؛ فالدين الإسلامي ينظم كافة نواحي الحياة بما فيها الناحية السياسية مثلا، والثانية هي كيفيفهم الفرد الدين ومدى تدين الفرد والتزامه بتعاليم دينه.

**الثقافة السياسية والتنمية السياسية:**

 إن مزيج العاطفة والمنطق الذي ينشط السياسة هو دائمًا مزيج من مكونات قوية ولكنها يومية مثل الهيبة والشرف والولاء والكراهية والعدوان والواجب والضمير والمزايا المادية والمصلحة الذاتية والبحث عن الأمن بجميع أشكاله. هناك سياسة الرؤية والطموح. وكذلك سياسات اليأس. كيف نصنف ظاهرة تشمل الكثير من خبرة الإنسان؟ مثلما نشعر أنه قد يحتضن عظمة الشعر ، فإننا نتذكر أنه في بعض الأحيان يمكن أن تكون السياسة مبتذلة وتافهة مثل بعض الدراسات الأكاديمية عنها تافهة. ويبدو أن حدود السياسة المراوغة تتغير باستمرار. السياسة دائما أكثر من مجرد أقوال وأفعال السياسيين المعروفين. ومع ذلك ، يبدو في لحظات أنه يتقلص إلى تصرفات الرجال الصغار المخططين المتعطشين للسلطة.يبدو أحيانًا أن روح النظام السياسي تنتج واقعًا هو أكثر بكثير من مجرد مجموع كل الأشخاص والمؤسسات في الوقت الحالي ؛ ومع ذلك ، يمكن للسياسة أن تكون فقط أفعال أفراد معينين يمكن لقلة منهم أن تطغى بسهولة على الكثيرين. قد يقول البعض أن السياسة يمكن أن توجد في كل مكان في غرفة النادي والمكتب التجاري ، وبين رجال المدارس ورجال الكنيسة ، وحتى في المنزل ولكن من المؤكد أن السياسة تفترض أبعادها الكبرى فقط عندما تكون مرحلتها هي الدولة ويمكن لسلطاتها تشكيل قانون البلاد. ومع ذلك ، حتى عندما يتم تعيين الحدود على سياسات الدول القومية ، لا يقوم كل مجتمع وطني بإنشاء نمط فريد خاص به من النظام بحيث يكون حتى السياسي الماهر في المنزل فقط في بيئته الأصلية ويصبح غريبًا في كل الخارج. كيف يمكن تصنيف الانظمة السياسة والتمييز بينها عندما يبدو كل مجتمع محلي ومجتمع وطني قادرًا بشكل تلقائي على إنتاج أسلوبه وأشكاله الموضوعية المتميزة والمستمرة في السياسة؟ السياسة متجذرة بعمق في العبقرية الأصلية لكل أمة لدرجة أن استمرارية معدل التقاليد السياسية تقاوم باستمرار قوى التوازن في العمل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية للحياة الحديثة. في حين أنه من الممكن التمييز بين أشكال مختلفة من الحكومات - الملكيات ، والجمهوريات ، والديكتاتوريات ، وما شابه - فإن مثل هذه الاختلافات لا تحكم بالضرورة أسلوب السياسة. هناك حاجة إلى أساس آخر للتصنيف، ولكن اكتشاف أنه من الصعب جدًا أن يتخلى المفكرون والعلماء عن البحث بشكل عام. سعى البعض إلى اختزال كل السياسة إلى العام والقابل للتعميم، من خلال التحدث بلغة التجريديات مثل "الدولة" و "السيادة" و "السلطة" و "الرجل السياسي"، كما لو أن ظلال السياسة هذه هي نفسه من مكان إلى مكان ومن يوم لآخر. لقد تخلى آخرون ، على الأقل في الوقت الحالي ، عن أي أمل في التعامل مع الخصائص العالمية للسياسة وألقوا أنفسهم في دراسة السياسة على وجه الخصوص ، وسياسة زمان ومكان محددين. يمكن ترك مشكلة تصنيف السياسة في يوم من الأيام لفضول العلماء المنعزلين ، لكنها أصبحت اليوم فجأة واحدة من القضايا الكبرى للشؤون العامة والعلاقات الدولية. بسبب الظهور الدراماتيكي لمجموعة من الدول الجديدة ذات السيادة ، فقد واجه رجال الدولة فجأة أسئلة محيرة حول طبيعة الاختلافات في إدارة السياسة. ما معنى "التطور السياسي" وماذا يميز "التحديث" في عالم السياسة؟ هل يوجد في السياسة نفس التمييز الموجود في الاقتصاد بين "المتقدم" و "المتخلف"؟ هل هناك أشكال وشروط معينة للسياسة ضرورية لدعم ، أو على الأقل لا تمنع ، الأشكال الأخرى من التنمية الاجتماعية والاقتصادية؟ ما هي أهمية الخلاف بين القديم والجديد ، بين القيم التقليدية والممارسات الحديثة لاستقرار النظام السياسي والحفاظ عليه؟ وفوق كل شيء ، إلى أي مدى يمكن تسريع وتوجيه التغيير السياسي ، وكيف يمكن أن تتحول المجتمعات التقليدية بشكل أفضل إلى أنظمة سياسية ديمقراطية؟ هذه هي أنواع الأسئلة التي ابتليت بها قادة الدول الجديدة وهم يفكرون في الاختلافات بين السياسة المعاصرة في مجتمعاتهم ورؤاهم حول نوع الأنظمة السياسية التي سيبنونها. هذه هي الأسئلة التي يجب أن يجيب عليها كل من سيساعد الجديد[[19]](#footnote-19).

**4-التكامل السياسي:**

يعرف الأستاذ "ارنست هاس" E.hass التكامل على أنه :العملية  التي من خلالها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية الاجتماعية و الثقافية نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة فالتكامل ادن لخلق مؤسسات تكون لها القدرة على صنع القرارات المهمة **،**وكذالك تعريف "ليون ليندبرغ" للتكامل إذ يعتبره العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة.

في حين يعرف الأستاذ "كارل دوتش" في تعريفه للتكامل يركز على زاوية أو معيار غير ذلك الذي استند إليه "هاس "بحيث عرف التكامل على أنه :(الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي)،فالتكامل من الناحية الإجرائية هو عملية مستمرة تسعى من خلالها مجموعة من الوحدات الوطنية بدافع الشعور الجماعي لمجتمعاتها والحاجة في بعض المجالات إلى تفويض بعض وظائفها أو اختصاصاتها لسلطة أعلى لها القدرة على إتحاد القرارات في عده المجالات والتفويض هنا لأن الأول في علاقاتها التكاملية تربط نفسها بالهيكل الجديد وفق اتفاق محدد مسبقا واقتصار هذا التفويض على بعض المجالات [[20]](#footnote-20).

 عملية بمقتضاها يتزايد الترابط والتنسيق بين الدول على مستوى صنع السياسات، ويشمل التكامل على مستوى المؤسسي، والتكامل في مجال رسم السياسات، والتكامل على مستوى الاتجاهات السياسية، والتنسيق على مستوى الشؤون الأمنية والدفاعية "مجتمع الأمن".   وهناك من يضيف التكامل الأمني: وهو يظهر في عملية الترتيبات الأمنية الجماعية، وينبي في افتراضه على أن الدول الأطراف في هذه الترتيبات تتفق على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك، بأسلوب التخطيط والتنفيذ والقيادة المشتركة، والاعتقاد السائد هو أن التكامل الأمني لا يحدث عادة إلا في ظروف الأزمات وتفاقم التهديدات والأخطار المشتركة.

 **شروط التكامل:**اختلف منظرو التكامل حول حصر الشروط الواجب توافرها في الأجزاء لتشكيل الكل المتكامل لكن هناك شروط مشتركة، منها:

**-التجاور الجغرافي**: يؤكد "إ**رنست هاس  Ernst Haas**" أن التجاور بين الدول المشكلة للتكامل يعد شرطًا أساسيًّا لتحقيق التكامل الإقليمي.

 **- المصلحة المشتركة**: يقوم التكامل على مبدأ أساسي، هو ضرورة تحقيقه لمكاسب خاصة ومشتركة بين الدول المشكلة لها فكلما كانت مكاسب التكامل عادلة ومتقاربة كان ذلك دافعًا إيجابيًّا للعملية التكاملية.

**- الديمقراطية:**يعتبر"**إرنست هاس، وإيتزيوني**" التعددية والديمقراطية شرطًا لتحقيق التكامل من حيث إن الحكومات الديموقراطية ستكون أكثر قدرة على تلبية مطالب مواطنيها، كما تكون فيها عملية نقل الو لاءات والتنازل التدريجي عن السلطة لصالح المؤسسات المشتركة أسهل وأكثر مرونة.[[21]](#footnote-21)

 **المحور الرابع:**

**التنمية السياسية في الديمقراطيات الكلاسيكية :**

 يجب أن نعرف إن مهد الديمقراطية هو الغرب في عمومه خاصة الدول التي عرفت الثورة الصناعية مثل بريطانيا وفرنسا التي دافعت شعوبها عن الحرية والعدالة والمساواة و الايخاء والتضامن بين شعوبه والتي سبقته حركة أدبية وفنية وفكرية وعلمية حتى وصلت إلى موضوع السياسة والحكم مع بداية القرن التاسع عشر وانتقلت إلى باقي أوربا وانتزاع نوع من المشاركة في الحكم من الملوك المستبدين والأنظمة الجديدة خاصة مع ظهور الولايات المتحدة والحروب العالمية الأولى والثانية بالإضافة إلى المطالبات الداخلية سوءا عن طريق المطالب السلمية أو اللجوء إلى العنف .

 وتشمل الديمقراطيات الكلاسيكية كل من فرنسا بريطانيا الولايات المتحدة ألمانيا ايطاليا سويسرا اسبانيا ....وكل نظام سياسي له مقوماته وتنظيمه الخاص به رغم أن هناك خصائص مشتركة بينهم يجعل منها أنظمة سياسية ديمقراطية، وتنمية سياسية رائدة ونموذج يعتبر قدوة لدول العالم الثالث رغم ذلك فان هناك أزمة تخص التنمية السياسية في العديد من الجوانب والمظاهر والمؤشرات تعيق التنمية السياسية الحقيقة .

**ازمة التنمية السياسية في الديمقراطيات الكلاسيكية :**

حددت " دينا شحاته " أهم مظاهرة الأزمة الحالية للديمقراطيات الغربية في:

1- تزايد نسبة المعارضة الشعبية للواقع الاقتصادي والاجتماعي المسيطر في الدول الغربية.

2- رفض للعولمة ومشروعات التجارة الحرة والاندماج الاقتصادي، والمطالبة بسياسات اقتصادية حمائية.

3- المطالبات بسياسات تحد من الهجرة خاصة من الأحزاب المتطرفة .

4- تراجع شعبية الأحزاب الرئيسية وشعبية الأحزاب الراديكالية من اليمين واليسار.

5- تراجع المشاركة السياسية والانتماء للأحزاب و الثقة في النخب السياسية سواء المعارضة أو المنتخبة

6- بروز الاحتجاجات والحركات غير الرسمية، وتراجع دور النقابات ومنظمات المجتمع المدني التقليدية.

7- تأجيج وتصاعد التيارات الشعبوية اليمينية ونجاحها في الوصول إلى السلطة في عدد من الدول الغربية مثل الولايات المتحدة وإيطاليا والبرازيل والمجر وبولندا والنمسا، وتصاعد حصتها من الأصوات الانتخابية في دول مثل السويد وألمانيا وهولندا، وفرنسا ونجاحها في دفع بريطانيا للتصويت للخروج من الاتحاد الأوروبي.

**2- الأسباب السياسية والمؤسسية:**

أ- هيمنة عدد محدود من الأحزاب السياسية من يمين ويسار الوسط على العملية السياسية في الديمقراطيات الغربية منذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تبنت توجهات اقتصادية متقاربة إلى حد بعيد.

ب- قيام معظم الديمقراطيات الغربية بتبني أسلوب تفاوضي بين النخب السياسية، وذلك لتفادي الصراعات و الاستقطاب المجتمعية ما أدى إلى انتقال عملية صنع القرار إلى الغرف المغلقة وخارج الهيئات المنتخبة، مثل المحاكم والبنوك المركزية، والتي لعبت دورا مهما في حسم العديد من القضايا الخلافية والمحورية.

ج- تصاعد دور الهيئات الخارجية مثل الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة الدولية والاتفاقيات الاقتصادية النقدية والمالية واتفاقيات التجارة الحرة المختلفة والتي يقوم بإدارتها خبراء غير منتخبين محليا، ومن ثم نزع معظم القرارات الاقتصادية والاجتماعية من المجال الوطني ومن الهيئات المنتخبة.

د- هيمنة القضايا النوعية والحقوقية على الأجندة السياسية على حساب القضايا ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

هـ- تراجع التوازن بين الحريات السياسية والاقتصادية من جانب، والإرادة الشعبية من جانب آخر، حيث أصبح هناك انطباع بأن المنظومة الليبرالية التي تؤكد على الحريات أصبحت لها الأولوية في النظم الديمقراطية بينما منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تراجع مستمر.

وقد أدى ما سبق إلى تراجع دور المواطن وإقصاء فئات كاملة من الحسابات السياسية، الأمر الذي نتج عنه ظهور أحزاب وقوى خارج المنظومة التقليدية على أقصى اليمين وأقصى اليسار نجحت في البناء على هذه المظالم وتشكيل كتلة جديدة مضادة لسياسات النخب التقليدية[[22]](#footnote-22).

**المحورالخامس :**

 **التنمية الاجتماعية والسياسية للاتحاد الأوروبي" أنموذج مجتمع المعلومات".**

 تم تخصيص العديد من الدراسات العالمية لخصائص بناء مجتمع المعلومات في العصر الحديث ومشكلات التطور المتفاوت لتقنيات المعلومات والاتصالات في البلدان المتقدمة والنامية. وهنا نتحدث في تأثير المعلومات و تطوير تقنيات الاتصال في الأنشطة الاجتماعية والسياسية للمجتمع الحديث. وتم استخدام تحليل الارتباط والانحدار لتحديد العلاقة بين المعلومات و مؤشر تنمية تكنولوجيا الاتصالات (ICT) ، مؤشر التنمية البشرية (HDI) و مؤشر الديمقراطية (DI). تظهر النتائج أن هناك صلة وثيقة بين البلدان الاجتماعية والسياسية جاذبية ومستوى تنمية المعلومات والاتصالات لديهم. ومع ذلك فإنه ليست متساوية بالنسبة للبلدان المختلفة ، والتي تم تجميعها حسب مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، دليل التنمية البشرية ، ودائرة التنمية الصناعية. الى جانب ذلك ، فإن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها تأثير كبير على المستوى الاجتماعي والسياسي. يؤدي تطوير عنصر المعلومات على الفور إلى تحسين المجال الاجتماعي والسياسي في البلدان ذات المستويات العالية من دليل التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. دول الاتحاد الأوروبي تنتمي إلى هذا العنقودية. التنمية الديمقراطية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها علاقة عكسية في مجموعة البلدان مع متوسط ​​مستويات HDI و DI و ICT.

 إن انتقال المجتمع العالمي إلى المعرفة ، وتحول تكنولوجيا المعلومات الى قوة مولدة لتنمية البلدان يؤدي إلى تحول كل مجالات الحياة البشرية. قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسؤول مباشرة 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأوروبا ، بقيمة سوقية تبلغ 660 مليار يورو. ومع ذلك ، فإن مستوى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الإجمالي للإنتاج أعلى بكثير 20٪ بشكل مباشر من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و 30٪ من الاستثمارات في هذا مجال. على الرغم من الاستثمارات الكبيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع العام على مدى العقود الماضية ، كان من الصعب تحقيق فوائد متسقة. وسبب الصعوبات هي الفجوة بين توقعات أصحاب المصلحة الرئيسيين(مثل الحكومات والشركات والمواطنين) ونتائج المشروع وتساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في التغييرات المجتمع و يمكن القيام بذلك من خلال تشكيل قواعد بيانات موحدة ومنصات عالمية لتبادل المعرفة وأفضل الممارسات في جميع مجالات الحياة. في الوقت نفسه ، تواجه الفرص والتهديدات الجديدة الحديثة في المجتمع ،و توفر المعلومات العالمية و تكافؤ الفرص لجميع البلدان للانضمام إلى منصة المعلومات العالمية ، ومن ناحية أخرى ، تساهم في الفجوة بين الدول على أساس استخدام التقنيات المتقدمة ، التي تعزز عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية.على الرغم من محاولة تطبيق الحكومة الإلكترونية والابتكارات لتعزيز الكفاءة في المنظمات العامة لعدة عقود ، كان ابتكار الحكومة الإلكترونية في كثير من الأحيان لم تلب توقعات المواطنين أو الهيئات التشريعية أوالمنظمات.في القرن العشرين حيث ان أكثر البلدان نموا دخلت تدريجيا إلى حالة مجتمع المعلومات وهي كذلك توقع أنه في غضون بضعة عقود غالبية سكان العالم يعيشون في مجتمع عالمي للمعلومات.وبناءا على تحليل الواقع الاجتماعي في الثاني من نصف القرن العشرين ، لأسباب اجتماعية وتاريخية والارتباك بين مفاهيم "المعرفة" و "المعلومات".

 وتسببت تكنولوجيا الاتصالات (ICT) في الكثير من التغييرات الهيكلية مثل إعادة تنظيم الاقتصاد ،العولمة وامتداد التجارة مما يؤدي إلى تدفقات رأس المال وتعزيز توافر المعلومات .والطابع الجديد للعمليات المعرفية ناتج عن الوسائل الإعلامية الجديدة التي ظهرت معًامع الإنترنت والبريد الإلكتروني ونظام الجماهير الاتصالات. لقد ربطوا العالم بالزى العسكري الفضاء. يقترح العقل العالمي رؤية إيجابية للمزيد مجتمع مستدام. يمكن تعريف الدماغ العالمي على أنه الذكاء الموزع الناشئ عن كل البشر والعوامل التكنولوجية مثل التفاعل عبر الإنترنت. هو – هي يلعب دور الجهاز العصبي في المجتمع كائن حي خارق.مشاكل الأشكال الحالية للالكترونية نظم المعلومات (IS) المطبقة في خدمة الإنسان تم توثيق المنظمات بشكل جيد والاهتمام ركز الآن على كيفية إعادة تصميمها لـ المستقبل.تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحمل إمكانات الانفتاح الاقتصادي الفرص ، وتعزيز التغييرات الاجتماعية والسياسية في المجتمع ، وتوفير الوصول إلى المعرفة ، وخلق الحافز ومجال لأفضل الممارسات للمشاركة في جميع مجالات الحياة عمليات المعلوماتية الفعلية في جميع أنحاء العالم هي غير متماثل تماما. بدون الوصول إلى الإنترنت ، والتي يسهل التنمية الاقتصادية والتمتع بمجموعة من حقوق الإنسان والجماعات المهمشة و لا تزال الدول النامية حبيسة الفئات المحرومة الوضع ، وبالتالي إدامة عدم المساواة داخل وبين الدول.تشير البيانات الإحصائية إلى حقيقة ذلك ضرورية لزيادة وعي السكان فيما يتعلق بالإمكانيات التي يوفرها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية في لاتفيا. تطوير مجتمع المعلومات وإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة في جميع مجالات المجتمع تحددها أولوية وطنية السياسة العامة.إن مستوى المعلومات اليوم حاسم في المجال الاجتماعي والاقتصادي تنمية البلاد.كان هناك انتشار للجاهزية الإلكترونية تدابير التقييم في السنوات الأخيرة أن كل واحد لديه هدف معين. بناءً على التعريفات والأهداف ،الأبعاد والأساليب والنهج ، في هذه الورقة ، اليتم تصنيف التدابير وأخيراً ، مقياس للاستعداد يتم تقديم التقييم. التقارب مقياس لتقييم الجاهزية الإلكترونية تشمل بعض المؤشرات المشتركة: البنية التحتية والوصول ، والوصول إليها واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الأسر والأفراد ، لأعمال الإلكترونية ، التعليم الإلكتروني ، الحكومة الإلكترونية ، التمكين الأساسي المؤشرات. يمكن للمؤسسات المعاصرة أن تتحسن جودة حلول أمن المعلومات باستخدام أدوات التحليل والتصميم الهيكلي مثل CA All Fusionعارض بيانات إيروين.تأثير مجتمع المعلومات – كعامل التغيير التنظيمي على أداء الشركات هو يتم الاقتراب منها والقياس بشكل متزايد - عن طريق المؤشرات الإحصائية - في أدبيات التخصص ،تتطور بوتيرة سريعة. عبر الاتحاد الأوروبي ،تؤكد المؤشرات التي تقيس مجتمع المعلومات العديد من التفاوتات وخاصة خصائص هذا القطاع ، الجوانب التي سيتم تفصيلها بشكل أكبر ، و تبرير نهج هذه الدراسة.تدفعنا مراجعة البحث إلى صياغة جديدة الفرضيات وتوسيع مجال البحث.الفرضية 1. هناك علاقة مباشرة بين المعلومات والاتصالات على المستوى الاجتماعي وتنمية سياسية للمجتمعات العالمية.الفرضية 2. قد يكون هذا التأثير مختلفًا في البلدان مع مستويات مختلفة من المعلومات وتطوير الاتصال.3 الأساليب والبيانات وطرق التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات ، مثل الإحصاء الوصفي والانحدار المتعدد وتم استخدام التحليل العنقودي لدراسة تأثيرتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالات الاجتماعية والسياسية ومستوى التطور.

التنمية الاجتماعية والسياسية:

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعكس مؤشر التنمية (ICT) ومستوى الشبكات البنية التحتية والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ومستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر كفاءة وفعالية. تم إنشاء قاعدة البيانات هذه بواسطة بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشعبة الإحصاء وتنمية الاتصالات مكتب الاتحاد الدولي للاتصالات.يتم اختيار مؤشر التنمية البشرية (HDI) لتعكس مستوى التنمية الاجتماعية. HDI هولوسط الهندسي للمؤشرات المقيسة لكل من ثلاثة أبعاد: حياة طويلة وصحية مطلعة ولديهم مستوى معيشي لائق. يستخدم تصنيف التنمية البشرية لقياس التنمية من قبل الأمم المتحدة التنمية البرنامج للدولة .

 يوفر مؤشر الديمقراطية لمحة عن الدولة الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. يعتمد مؤشر الديمقراطية على خمس فئات: العملية الانتخابية والتعددية ، المدنية الحريات ، عمل الحكومة ، السياسية المشاركة والثقافة السياسية. هذه البيانات تم جمعها بواسطة وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) ، ورائد عالمي في تحليل الأعمال العالمية.107 دولة في العالم هي موضوع البحث والمتغيرات هي بيانات عام 2017. والتي تتشابه أ [[23]](#footnote-23)

**المحور الخامس :**

 **مشكلات التنمية السياسية في العالم الثالث:**

حقيقة أن هناك مشاكل كثيرة حول نجاح التنمية السياسية والديمقراطية في العالم الثالث، والنجاح نسبي فيما يخص القارات الثلاث إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية فعندما نتحدث عن البرازيل في أمريكا اللاتينية تختلف عن النيجر في إفريقيا وعن الهند في أسيا تختلف عن مالي في كذلك في إفريقيا وهذا يرجع كذلك لعوامل أخرى تاريخية وثقافية واقتصادية واجتماعية ، وتشكل مجموعة من الأزمات :

**ا-أزمة الهوية :** المفكر الفرنسي "أليكس ميكشيللي" اعتبر أن الهوية عبارة عن منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي، وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الإحساس بالهوية والشعور بها، فالهوية هي وحدة المشاعر الداخلية، التي تتمثل في وحدة العناصر المادية، والتمايز، والديمومة، والجهد المركزي. وهذا يعني أن الهوية هي وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة، التي تجعل الشخص يتمايز عمن سواه، ويشعر بوحدته الذاتية. الهوية مزيج من المقومات والمكونات ذات العلاقة والترابط الجدلي فيما بينها، بحيث لا يمكننا عزل أي مكون عن آلاخر، وهي هوية ذات خصوصية بالغة[[24]](#footnote-24) .

 وفي ضل الدولة الحديثة وطبيعة تكوينها في الدول النامية طرح مشكل الهوية وأصبح في كثير من الدول محل صراح عرقي بين أطياف المجتمع داخل الدولة الواحدة من خلال العرق والدين واللغة، في كل من إفريقيا واسيا ،ودور الاستعمار الغربي في تشكيل الدولة في العالم الثالث والدولة الوطنية عموما،والنخب الحاكمة،وقد شكل التباين العرقي والتخلف الاقتصادي والتفاوت الطبقي في المجتمعات النامية .

 **ب-ازمة الشرعية :** الشرعية (legitimacy)، الذي يعد أحد أهم المفاهيم الأساسية في علم السياسة، والذي يشير إلى الرضا والقبول العام للنظام السياسي كونه موافقة الشعب للخضوع وتقديم الطاعة لسلطة معينة تقوم بممارسة مهامها في إطار هذه الطاعة والرضا

أهمية الشرعية من كونها القوة التي يستند عليها النظام  في مقابلة خصومة المعارضةسيطرة القانون وإعلان علوه وسموه، ونبذ التحكم، ورفض مبدأ إعفاء السلطة من الخضوع للقانون الحكم وفقا للقانون. و يرى البعض أن الشرعية - **legitimacy**ترادف في معناها مصطلح البيعة - **Homage** في التراث العربي والإسلامي، فالبيعة كما يقول:" ابن خلدون "هي العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين ولا ينازعه في شيء من ذلك وبطبيعة الحال فيما يكلفه به من الأمر على النشاط والحركة، وكانوا إذا بايعو الأمير وعقدوا عهده جعلوا يديهم في يده تأكيدا للعهد ، وتعني أساس السلطة وتبرير الخضوع أو الطاعة الناجمة عنهـا.حسب **بـول باسـتيد -Paul Bastid**   ويرى **Max Weber**  أن الشرعية علاقة تبادلية بين الحكام والمحكومين، فمقابل طاعة المحكومين للأوامر الصادرة عن السلطة يقوم الحاكم بتقديم دليل على قدرته على خدمة شعبه[[25]](#footnote-25).

يرى" كارل دويتش" أزمة الشرعية ليست متعلقة فقط بالجانب الإيديولوجي المبرر للقيادة بحق ممارسة السلطة، ولا بالجانب القانوني المتعلق بكيفية الوصول إلى السلطة، بل متعلقة بالعناصر البنيوية الثلاثة التي تقوم عليها الشرعية[[26]](#footnote-26):

أ- العنصر الدستوري: وهو المتعلق بمدى توافق طريقة وأسلوب الوصول إلى السلطة وممارستها مع مبادئ البلاد الدستورية.

ب- عنصر التمثيل : وهو المتعلق بمدى اقتناع المحكومين بالذين يمثلونهم في السلطة وقبولهم بهم.

ج- عنصر الإنجاز: وهو المتعلق بمدى إنجاز السلطة لما هو منتظر منها من قبل المحكومين.

وما يميز كثير من الأنظمة في الدول النامية أنها تقوم على الدكتاتورية والاستبداد وأنظمة غير شرعية تقوم على الانقلاب واغتصاب السلطة بالقوة، والفساد السياسي والإداري عن طريق نخبة فاسدة تستمد قوتها من المؤسسات العسكرية، والولاء للاستعمار القديم.

 **ج-أزمة المشاركة:** إن المشاركة السياسية كما سبق وأن ذكرنا تمثل إحدى جوانب التنمية السياسية وبالتالي فإن غيابها أو عدم فعاليتها يؤدي حتما إلى خلل في عملية التنمية السياسية خاصة في العالم الثالث. و المشاركة السياسية تتحدد أو يمكن قياسها وفق النظام السياسي السائد، إذا كان نظاما غير ديمقراطي كما يمكن له فسح المجال لكل الأطراف النشطة في المجتمع الأحزاب السياسية منظمات المجتمع المدني. أو الشعب بصفة عامة للمشاركة في صياغة وتنفيذ القرارات من خلال الانتخابات. وهذا في حالة ما إذا كان النظام ديمقراطيا. لكن الواضح في دول العالم الثالث أنها لم ترق لهذا لمستوى من الديمقراطية والمشاركة السياسية، ولذلك فهي تعاني من أزمة في المشاركة السياسية، وهذا راجع انعدام قنوات الاتصال السياسي بين الحكام والشعوب [[27]](#footnote-27).

 **د-أزمة التوزيع والاندماج:** يعني التوزيع وجود اختلال في توزيع الموارد الاقتصادية والثروات والمصالح المادية مما يترتب عليه عدم المساواة وخلق تفاوت طبقي داخل المجتمع ومختلف وجيهات الوطن وشرائحه وهذا يهدد النظام السياسي من حيث استمراره واستقراره وقد يمس الأمن القومي ويهدد العدالة والمساواة ، وهذا الاختلال في التوزيع إما يكون ناتج عن ندرة أو عدم العدالة في التوزيع، وبالتالي فالحرمان الاقتصادي يؤدي إلى العنف، وكثيرا ما شهدت دول العالم الثالث مظاهر السخط والعنف الناتج عن عدم العدالة والحرمان الاقتصادي،في كل من إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية.أما أزمة الاندماج فهي تخص تشكيل وبنية الوحدات وتنظيم الوحدات الوطنية ،السياسية والاقتصادية والدينية والطائفية وإدماجها في كتلة متجانسة ومنسجمة ، وبالتالي متى كانت الحكومة مندمجة بصورة جيدة كان أداء النظام السياسي جيد، والعكس صحيح .وعليه فمشكلة أو أزمة الاندماج تنصب على المدى الذي ينتظم فيه النظام السياسي بكامله باعتبار أنه نظام روابط متفاعلة، فيما بينها وأزمة الاندماج على حد تعبير " لو سيان باي "هي الحل الفعال لكل من أزمتي التوزيع والتغلغل[[28]](#footnote-28).وهناك مشاكل مشتركة مثل :

العجز في توفير الغذاء ،عدم القدرة على توفير الخدمات الصحية ،الامية المرتفعة ،البطالة مشاكل السكن ،انخفاظ الدخل الفردي وتراجع المستوى المعيشي،الديون الخارجية ،سيطرة القطاع الاول علفى القطاع الصناعي ،الزادة السكانية .

 تختلف مشاكل التنمية السياسية في الدول النامية من دولة إلى أخرى فهناك دول تقترب كثيرا من الدول الديمقراطية الغربية من حيث المجتمع المدني والأحزاب السياسية فهناك تمثيل حقيقي والمعارضة تقوم بدورها و تداول على السلطة وحرية التعبير وحقوق الإنسان سجلت تحسنا كبيرا منذ بداية القرن الجديد نتيجة للضغوط التي قام بها الغرب على الدول النامية والمشروطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،والمعونات مقابل الديمقراطية ودعم الأقليات من خلال مقترب المشارة السياسية والديمقراطية التوافقية والتي سارت عليها كثير من الدول النامية وحققت نتائج مهمة مثل البرازيل ،الهند ،ماليزيا ،جنوب إفريقيا ، وغيرها على الرغم من وجود عوائق كبيرة سياسية وثقافية وأيديولوجية .وهناك مجموعة من الدول في العالم الثالث خاضت تجارب الديمقراطية ويمكن تصنيفها من المستوى الثاني وركزت على الجوانب الشكلية للتنمية السياسية وأهملت الجوهر الحقيقي من التحولات نحو التنمية السياسية على الرغم من وجود كثرا من المقومات التي تجعل منها من المستوى الأول ونجد هنا سيطرت النخة الحاكمة وتعيش على التبريرات وترفض التنازل على الحكم مثلا التلاعب بنتائج الانتخابات الفساد السياسي والإداري ،توجيه الإعلام والرأي ،التمفصل الاقتصادي .

 أما المستوى الثالث فهي مجموعة الدول خاصة لافريقية فهي دول شمولية ودكتاتورية الديمقراطية الشكلية ،فهناك مؤسسات قائمة لكن موجهة فالأحزاب والمجتمع المدني والصحافة وحرية الرأي و الانتخابات والتمثيل هو شكلي،أنظمة قائمة على القمع والفساد والاستغلال فهي بعيدة كل البعد عن التنمية السياسية والغاية المرجوة منها ،لكن الشعوب النامية تسعى وتناضل من اجل تحقيق التنمية السياسية والتحول بطيئ فالمستقبل هو للعالم الثالث .

1. - فريدة قصري ،التنشئة السياسية قراءة في المفهوم والوظائف،مجلة بحوث ودراسات ،ص5-6 . [↑](#footnote-ref-1)
2. - نوال مغيزلي ،تاثير الشبكة العنكبوتية على التنشئة السياسية للافراد،مجلة جامعة الامير عبد القادر قسنطينة –الجزائر،العدد الثاني ،المجلد 33،السنة 2019 ،ص741 . [↑](#footnote-ref-2)
3. - رضا محمد هلال ، التعليم والتنشئة السياسية في العالم العربي ،نماذج البحرين الكويت العراق مصر ، معهد البحرين للتنمية السياسية ،2015 ،ص15 [↑](#footnote-ref-3)
4. - مراد زغيمي ، مؤسسات التنشئة الاجتماعية. الجزائر، منشورات جامعة باجي مختار 200 ،ص73. [↑](#footnote-ref-4)
5. -رضا محمد هلال،مرجع سابق الذكر ،ص16 [↑](#footnote-ref-5)
6. - Herbert Hyman, politicalsocialization , New York : Rree Press ;of glemocos,1959.p 25. [↑](#footnote-ref-6)
7. - ملتقى الباحثين السياسيين العرب ، التنشئة السياسية ،ص13-14.تم التصفح يوم 15-10 -2021. يمكن الرجوع للرابط التالي : https://drive.google.com/file/d/15ZKXHgCTe0\_PW4k8GzEr2BIBCd8BvLwx/view- [↑](#footnote-ref-7)
8. - ملتقى الباحثين السياسيين العرب ،مرجع سابق الذكر ،ص14 . [↑](#footnote-ref-8)
9. -رضا محمد هلال، مرجع سابق الذكر، ص17. [↑](#footnote-ref-9)
10. - أسعيد محمد ، التنشئة السياسية ودورها في البناء الديمو قراطي مجلة العلوم إنسانية العدد 34 -2012، ص214 . [↑](#footnote-ref-10)
11. - محمد عادل عثمان،تأصيل مفهوم المشاركة السياسية ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية ،القاهرة ،12، أغسطس ،2016 تاريخ المشاهدة 15-10-2021https://democraticac.de/?p=36026 [↑](#footnote-ref-11)
12. - محمد عادل عثمان،مرجع سابق الذكر ، [↑](#footnote-ref-12)
13. - مولود زايد الطيب،**علم الاجتماع السياسي**،ليبيا: منشورات جامعة السابع من ابريل، 2007، ص87 . [↑](#footnote-ref-13)
14. - عبد العاطي محمد احمد،ا**لفكر السياسي للإمام محمد عبده**رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 1977، ص178 -179 [↑](#footnote-ref-14)
15. - حسن سند، مفهوم المشاركة السياسية، وتطبيقه على المرأة المصرية، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، 2013، ص16-17-18. [↑](#footnote-ref-15)
16. - محسن جابر،الثقافة السياسية وأثرها علي النظام السياسي ،كلية الاقتصاد والتجارة زلتين ،مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ،الجامعة الاسمية الإسلامية ، العدد السابع يونيو 2016 ،ص309 . [↑](#footnote-ref-16)
17. -مايكل طومسون وآخرون: نظرية الثقافة، ترجمة: علي سيد الصاوي، سلسلة عالم المعرفة، رقم 223 ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 9111 ،ص 946. [↑](#footnote-ref-17)
18. - بوسقيعة سليم ،الثقافة السياسية ودور الاعلام في تنميتها، الباحث االجتمــاعي – العدد 11-مارس 2015،ص-116-117-118. [↑](#footnote-ref-18)
19. -https://muse.jhu.edu/book/42942#info\_wrap .15-10-2021. Lucian W.PYE,SIDNY VERBA,political cultur and political development, **Princeton Legacy Library 2015** [↑](#footnote-ref-19)
20. - الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ،حمدوش رياض،مفهوم التكامل واهدافه ،https://www.politics-dz.com/مفهوم-التكامل-و-أهدافه. [↑](#footnote-ref-20)
21. -،https://political-encyclopedia.org/dictionary/التكامل%20والاندماج%20الدولي بدور جمال ،الموسوعة السياسية ،التكامل والاندماج الدولي ، [↑](#footnote-ref-21)
22. - دينا شحاتة ،أزمة الديمقراطيات الغربية ...مقاربات نظرية للفهم ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ،يوم :2-1-2019 الموقع الاليكتروني : https://acpss.ahram.org.eg/News/16832.aspx [↑](#footnote-ref-22)
23. - <https://www.e3sconferences.org/articles/e3sconf/abs/2020/26/e3sconf_icsf2020_13015/e3sconf_icsf2020_13015.htm> 17--10- 2021 [↑](#footnote-ref-23)
24. - مؤسسة لجان العمل الصحي،مفهوم الهوية ، file:///C:/Users/pc/Download /مفهوم%20الهوية.pdf. [↑](#footnote-ref-24)
25. - https://political-encyclopedia.org/dictionar /مفهوم%20الشرعية [↑](#footnote-ref-25)
26. - نفس المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-26)
27. - سعد الدين، إبراهيم مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية "بحوث ومناقشات منشورة حول أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" ، ط2 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، جانفي 1987 ، ص20 . [↑](#footnote-ref-27)
28. - عائشة عباش،إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي : تونس نموذجا، المركز الديمقراطي العربي ،برلين –المانيا،2017 م،ص 28-29 . [↑](#footnote-ref-28)